إدارة
العلاقات
الخارجية

صنـــدوق النقـــد الدولـــي

بيان صحفي رقم 10/ 413
للنشر الفوري
٦ نوفمبر ٢٠١٠

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

الصندوق يرى التعافي على أرض صلبة في دول مجلس التعاون الخليجي، ويلاحظ تركيز السياسات على إنعاش النمو الائتماني وتقوية القطاع المالي

أصدر اليوم السيد جون ليبسكي، النائب الأول لمدير عام صندوق النقد الدولي، البيان التالي عقب اجتماع عُقد في الكويت مع وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية في دول مجلس التعاون الخليجي الست في الكويت:

"يسرني أن أتيحت لي فرصة الاجتماع بوزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية في دول مجلس التعاون الخليجي. فمثل هذه اللقاءات تعد منتدى ممتازا لدول مجلس التعاون الخليجي كي تناقش التحديات التي تواجه المنطقة وتستكشف السياسات اللازمة لمعالجتها. وأود توجيه الشكر أيضا لمعالي مصطفى الشمالي، وزير مالية الكويت، لاستضافة هذا الاجتماع.

"وقد تحسنت الآفاق المتوقعة لدول مجلس التعاون الخليجي بفضل التعافي العالمي الجاري واستقرار أسعار النفط. وتسمح أوضاع المالية العامة والأرصدة الخارجية المريحة في معظم دول المجلس بمواصلة سياسة التنشيط المالي في عام ٢٠١٠ وكذلك في عام ٢٠١١ إذا اقتضى الأمر. غير أن بعض البلدان بدأت تلاحظ بوادر ارتفاع في معدل التضخم. وإذا استمر هذا الوضع فسوف يتطلب التبكير بسحب الدفعة التنشطية في عام ٢٠١١.

"ويتمثل التحدي الذي يواجه دول المجلس على المدى القصير في العمل على إنعاش النمو الائتماني الذي سجل انخفاضا حادا على أثر الأزمة، مثلما حدث في كثير من البلدان الأخرى. وقد تحسنت الأساسيات اللازمة لمواجهة هذا التحدي، حيث أُحرِز تقدم كبير في إعادة الهيكلة المالية وإعادة هيكلة

الشركات في عام ٢٠١٠، مما ساهم في دعم ثقة الأسواق. وإضافة إلى ذلك، فلا تزال نسب كفاية رأس المال مرتفعة في بنوك دول المجلس.

"وبالنسبة لتحديات الأجل الطويل، كشفت الأزمة عن بعض المواطن التي تحتاج إلى مزيد من التقوية رغم تأثر النظم المالية في هذه الدول بدرجة أقل من البلدان الأخرى. ومن المهم على وجه التحديد تعزيز الرقابة وأدوات السياسة الاحترازية الكلية وإدارة السيولة وأطر تسوية الأوضاع في المؤسسات المصرفية وغير المصرفية المتعثرة والحد من الاعتماد على اسم المقترض كمعيار للإقراض. وستكون إقامة أسواق مالية محلية عنصرا أساسيا في تعميق الوساطة المالية. ولتلبية الطلب المتزايد على الصكوك الإسلامية في المنطقة، ينبغي توضيح حقوق الدائنين ووجوب نفاذ الأحكام القضائية، مع إحكام المعايير الموضوعة للإفصاح.

"وقد أبرزت الأزمة العالمية أيضا ضرورة الاحتفاظ بحيز مالي يتيح اتخاذ سياسات فعالة لاحتواء الأضرار المحتملة في أوقات التباطؤ الاقتصادي. وبالنسبة لمجلس التعاون الخليجي، فنظرا لتطبيق نظم سعر الصرف المربوط، ينبغي الاستمرار في تنفيذ سياسة المالية العامة مضادة للاتجاهات الدورية، كما ينبغي وضع أطر قوية للمالية العامة تستند إلى ركيزة متوسطة الأجل، الأمر الذي يستلزم مراقبة الالتزامات الاحتمالية المرتبطة بالكيانات شبه السيادية.

الاستمرار في تنفيذ

"وفيما يخص إحصاءات الاقتصاد الكلي، ينبغي العمل على زيادة حداثتها ورفع مستوى جودتها وتحسين دورية إعدادها على مستوى الدول المنفردة، مع بذل جهود موازية عاجلة لتحقيق الاتساق بين الإحصاءات على مستوى المنطقة.

"وستعود معالجة هذه التحديات بمنافع كبيرة على دول المجلس من حيث الاستقرار الاقتصادي وتحقيق نمو أقوى على أساس قابل للاستمرار في القطاع غير النفطي وزيادة فرص العمل وضمان استمراريتها. ويواصل الصندوق تعاونه الوثيق مع دول مجلس التعاون الخليجي، كما يقف على استعداد لمزيد من التعاون معها في المستقبل."